

إنتاج البترول أو تخزين البترول؟
د. سامي عبدالعزيز النعيم
جمعية مهندسي البترول العالمية

تداولت الصحف و المنتديات موضوعاً طرَحَ للنقاش في مجلس الشورى يتعلق بأفضلية الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض كثروة للأجيال القادمة أو أفضلية إنتاجه و تدويره في الإقتصاد المحلي للمملكة. يُعتبر طرح مثل هذه المواضيع المهمة المتعلقة بأهم موارد الدخل لمملكتنا الغالية للنقاش في مجلس الشورى ظاهرة إيجابية تبين الدور الإستراتيجي الذي يؤديه هذا الصرح التشريعي للإرتقاء بالإقتصاد و المجتمع السعودي. المعروف أن المملكة تُنتج حالياً قرابة 8 مليون برميل بترول يومياً يُستهلك منه أكثر من 2 مليون برميل في حين يُصدّر الباقي للخارج تمثل عوائده أهم موارد الدخل القومي للمملكة. هذا التساؤل الذي أثاره بعض أعضاء مجلس الشورى الموقر يمكن إيجازه في أحد هذه الاحتمالات:

- 1- خفض الإنتاج الحالي للبترول و إبقاءه مخزوناً في باطن الأرض للأجيال القادمة. هذا الإحتمال لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع بسبب تأثيره السلبي على استقرار سوق النفط و الإقتصاد العالمي الذي يعتمد بشكل رئيسي على البترول السعودي المصدر، و تأثيره السلبي على مشاريع التنمية للمملكة التي تعتمد على عائدات البترول.
- 2- عدم التزام المملكة بزيادة سعة إنتاجها المستقبلي للبترول لتلبيةً لإزدياد الطلب العالمي للبترول على المدى المتوسط و البعيد مما سوف يؤدي الى توفير تكلفة مشاريع تطوير الحقول المستقبلية و إبقاء هذا البترول مخزوناً بدلاً من إنتاجه. هذا السيناريو لا أحد يُحبذ تطبيقه على أرض الواقع لأنه سيُفقد المملكة مكانتها العالمية القيادية في منظمة الأوبك، و تأثيرها الإيجابي المباشر على استقرار صناعة البترول على المدى البعيد بما في ذلك مصداقيتها لأنها الدولة البترولية الرئيسية الوحيدة التي باستطاعتها تلبية أي زيادة في الإستهلاك العالمي للنفط.
- 3- التقليل من كمية البترول المصدر حالياً أو مستقبلاً و البترول المستهلك محلياً (عن طريق ترشيد الإستهلاك و استخدام الطاقة الشمسية)، و تدوير هذه الكمية المُوفّرة في الإقتصاد السعودي عن طريق بناء مصافي جديدة و مصانع مواد إستهلاكية تصنع من البترول. هذا السيناريو يمكن تطبيقه على أرض الواقع على المدى البعيد بعد وضع و تطبيق استراتيجية محكمة تطبق هذا السيناريو بدون تأثير كبير على الإقتصاد المحلي و العالمي على المدى القريب و المتوسط.
- 4- أو زيادة إنتاج المملكة من البترول لتدويره في الإقتصاد المحلي (أو التصدير الخارجي) فإنه و بالرغم من تأثيره الإيجابي على الإقتصاد السعودي و الذي قد يوفر الرفاهية المنشودة للأجيال القادمة على المدى البعيد، فإنه لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع لأن إنتاج المملكة يعد جزءاً من إنتاج منظمة الأوبك و التي تلزم أعضائها بالتقيد

بالحصص الإنتاجية المخصصة لها و ذلك لضمان استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية (الهدف الأساسي الذي من أجله أنشئت منظمة الأوبك).
الذي لا يعرفه الكثير أن السياسة البترولية الحالية للمملكة بما فيها الخطط المستقبلية التي يتبناها مجلس البترول الأعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز – حفظه الله – و تنفيذها وزارة البترول و الثروة المعدنية تعتبر سياسة متزنة تلبي استراتيجية الاحتفاظ بجزء كبير من البترول للأجيال القادمة و استراتيجية تدوير البترول المحلي و عائدات البترول المصدر لنمو الإقتصاد المحلي. أود أن أنهي هذا المقال بالقول شكراً لمجلس الشورى لطرح هذا التسائل و أتمنى أن يكون هناك خبراء متخصصون في صناعة النفط كأعضاء في مجلس الشورى لأهمية وجودهم في إثراء نقاشات المجلس لما فيه مصلحة بلادنا الحبيبة حماها الله من كل سوء.